الاقتصاد الرقمي
وتطبيقاته في القطاع المالي في دولة قطر

نوزاد عبد الرحمن محمد صالح

المعهد الدبلوماسي وزارة الخارجية - قطر

المستخلص

أولت دولة قطر اهتمامًا بالغًا لتسريع عملية التحول الاقتصادي الرقمي والمستدام، من خلال تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توسيع نطاق التقنيات مثل الإنترنت عالي السرعة والنطاق العريض المتنقل والحوسبة. وقد اعتمدت دولة قطر نظامًا بيئيًا للسياسات الرقمية ذات التفكير المستقبلي، حيث تلعبُ التقنيات الرقمية دورًا حيويًا في بناء مستقبل الاقتصاد القطري وتسريع تحوله الرقمي، وبلغت مساهمة الاقتصاد الرقمي نحو (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021. جاءت دولة قطر بالمرتبة الثالثة وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 وحصلت على (65,05) نقطة وصنفت ضمن المجموعة الأولى: الدول القائدة في التحول الرقمي وهي الدول الرائدة والجاذبة للاستثمارات، وجاءت بالمرتبة (26) عالمياً في مؤشر التنافسية الرقمية العالمية الذي يقيس قدرة الدولة على تبني واستكشاف التقنيات الرقمية المختلفة، كما وصنفت ثانية بعد السعودية في مؤشر نضوج الخدمات الإلكترونية والنقالة، حيث حصلت على 87%. وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التنافسية الرقمية، دولة قطر، القطاع المالي، التحول الرقمي

1. المقدمة

يتبوأ الاقتصاد الرقمي مكانة عالية في سلم أولويات صانعي القرار في مختلف دول العالم بصرف النظر عن أسلوب إدارة اقتصاداتها الوطنية، حيث أعدت له استراتيجيات ورصدت لها استثمارات كبيرة. كما استحوذ هذا الموضوع على اهتمام بارز من قبل المنظمات والهيئات الدولية بحثاً وتمويلاً نظراً لدوره في المتصاعد في دفع النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية في الأسواق من خلال تخفيض تكلفة المعاملات وتحسين القدرة على الوصول للمعلومات وخصائص ومتطلبات الأسواق الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة.

المشكلة البحثية:

النظر إلى السرعة المذهلة التي يتطور فيها الاقتصاد الرقمي، المدفوع بتضاعف سرعة جمع البيانات والمعلومات وتخزينها وتحليلها ومعالجتها وتبادلها من خلال المنصات الرقمية لأغراض إنتاج السلع والخدمات وتطوير أنشطة الأعمال، فإن تطوير الاقتصاد الرقمي في دولة قطر باتت مسألة ضرورية وملحة ليس فقط لمواكبة التطورات العالمية في مجال التقنية وتحقيق متطلبات العصر، بل أيضاً لمواجهة عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، والتي في مقدمتها تحدي الحجم السكاني الصغير والتوسع الاقتصادي الكبير بحكم

أولت دولة قطر اهتمامًا بالغًا لتسريع عملية التحول الاقتصادي الرقمي والمستدام، من خلال تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من النمو الاقتصادي، وذلك عبر توسيع نطاق التقنيات مثل الإنترنت عالي السرعة والنطاق العريض المتنقل والحوسبة. كما أن الاستفادة من هذه التقنيات تحققُ النمو، وهذا ما انعكس على التقدم الذي أحرزته دولة قطر في المؤشرات العالمية ذات الصلة بشأن انتشار الإنترنت، ورقمنه الخدمات والبنية التحتية للاتصالات، حيث لا تعمل التكنولوجيا على تحسين المجتمعات فحسب، بل أيضًا تعززُ عوائد الاستثمارات.

وقد اعتمدت دولة قطر نظامًا بيئيًا للسياسات الرقمية ذات التفكير المستقبلي، حيث تلعبُ التقنيات الرقمية دورًا حيويًا في بناء مستقبل الاقتصاد القطري وتسريع تحوله الرقمي، وبلغت مساهمة الاقتصاد الرقمي نحو (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.

منهجية الدراسة

سنبحث في هذه الدراسة الذي سيُعتمد فيها على المنهج الوصفي التحليلي استعراض مفهوم وأهمية الاقتصاد الرقمي، وبيان أداء قطر في المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، علاوة على التعريف بالمرتكزات الأساسية للاقتصاد الرقمي بدولة قطر وتطبيقاته لاسيما في المجال المالي في ظل استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022.

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان أداء دولة قطر في تحقيق سياستها المرتبطة بالاقتصاد الرقمي كان عاليا في ظل استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022) ورؤيتها الوطنية 2030.

2. مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته:

2-1 مفهوم الاقتصاد الرقمي:

ظهر الاقتصاد الرقمي القائم على الصناعات وأشكال النشاط التجاري بصورة ملحوظة في خمسينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل ظهور الإنترنت، لكنه اتخذ شكله الاحترافي بظهور الإنترنت ومختلف أشكال التطور التكنولوجي الأخيرة (الهيتي، 2022، ص 3)

تتعدد التعريفات للاقتصاد الرقمي، ومن أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم هو عبارة عن "الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الويب"، أو هو عبارة عن "الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية". والاقتصاد الرقمي نشاط اقتصادي ناجم عن مليارات الاتصالات اليومية القائمة على الإنترنت، يجمع الأشخاص والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات؛ ما يجعل من الاتصال المفرط بمثابة عموده الفقري، وصولًا إلى زيادة الترابط بين الأشخاص والمنظمات والآلات عبر الإنترنت وتكنولوجيا الهاتف وغيرها. ويمكن تعريف الاقتصاد الرقمي أيضًا باعتباره تلك الاستخدامات لتكنولوجيا المعلومات في عمليات رئيسة؛ مثل التخطيط والإدارة والتسويق، إلى جانب اعتباره عملية استخدام المعلومات في التفاعل والتواصل عبر فضاء العولمة.

ويرتكز الاقتصاد الرقمي على التقنيات الرقمية والمعلوماتية والاتصالات، اذ تؤثر التحولات الرقمية على جميع المجالات الإنتاجية وكذلك على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والخدمات اللوجستية، والتسويق، خدمات الإدارة العامة. كما يوفر الاقتصاد الرقمي التفاعل بين مؤسسات الأعمال في مجالات كثيرة مثل إنشاء واستخدام تقنيات ومنتجات جديدة، وخدمات الاتصالات، والأعمال التجارية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والأسواق الإلكترونية، والخدمات عن بُعد. كما يُبنى الاقتصاد الرقمي على منصات رقمية تسهل العمليات التجارية وتمكن من تحقيق قيمة اقتصادية أفضل. يعد الاتصال الفائق العمود الفقري للأعمال الرقمية، حيث يعمل على توسيع الاتصالات بين الأشخاص والمؤسسات والآلات من خلال الإنترنت وتكنولوجيا الهاتف المحمول وإنترنت الأشياء. في الواقع، مهدت التقنيات الناشئة الطريق لثورة صناعية رابعة وخلقت طرقًا جديدة مبتكرة لا حدود لها تقريبًا لممارسة الأعمال التجارية. وتشمل الخصائص الرئيسية للاقتصاد الرقمي ما يلي

- **مدعوم من الإنترنت:** أصبح الإنترنت محرك الاقتصاد الرقمي، مما يجعل من الممكن للمؤسسات التواصل مع الأسواق الجديدة واستهداف مجموعة أفضل من العملاء.
- **شامل للعالم:** لم يعد الموقع يحد من الأعمال التجارية في الاقتصاد الرقمي، حيث تتيح سهولة الربط البيني العالمي للشركات من الوصول إلى أسواق جديدة والحفاظ بشكل أفضل على العملاء الذين لديهم.
- **دائماً متاح:** سمحت التكنولوجيا وتطبيقات الهاتف المحمول والمنتجات الرقمية التي تقدمها التجارة الإلكترونية للشركات بتقديم السلع والخدمات على مدار 24 ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع.
- **سريع الخطى:** نظرًا للفيضان المستمر تقريبًا من التقنيات الجديدة والابتكار الذي يصاحبها، يتحرك الاقتصاد الرقمي بوتيرة أسرع بكثير، مما يجعل من المهم للشركات مواكبة ذلك.
- **يعتمد على البيانات:** البيانات في قلب الاقتصاد الرقمي. باستخدام البيانات والتحليلات، تستطيع الشركات اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن المنتج الذي تقدمه، وصياغة استراتيجيات تسويق تستهدف بشكل مثالي مستهلكين مُحددين.
- **تنافسي:** في اقتصاد الويب، مكّن الذكاء الشبكي الشركات من تكثيف المنافسة من خلال زيادة وعيها بما يريده المستهلكون، والسماح لهم بمزيد من الخيارات، وإجبارهم على التنافس على جذب انتباههم.

ويمكن استخدام الاقتصاد الرقمي في الكثير من المجالات والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- **التجارة الإلكترونية:** عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تبادل السلع والخدمات والمعلومات.
- **التسويق الإلكتروني:** ويتم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الاتصال المباشر واتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية.
- **الاستثمار الإلكتروني:** من خلال محاولة الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار وبخاصة في مجال أسواق المال (Hasan, Alyaa & Muesser, 2017).

2-2. أهمية الاقتصاد الرقمي

- يشكل الاقتصاد الرقمي محركاً أساسياً للنمو والتنمية، فبإمكانه أن يقوى القدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية كافة، وأن يخلق فرصاً جديدة في قطاع الأعمال وأنشطة تنظيم المشاريع، كما يوفر سبلاً جديدة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية وللمشاركة في سلاسل القيمة الإلكترونية العالمية. كما وأن للاقتصاد الرقمي انعكاسات هامة على الاستثمار، والاستثمار بدوره يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الرقمية (الأونكتاد، 2017، Xiii)
- إن حجم سوق الاقتصاد الرقمي العالمي بلغ نحو (20) تريليون دولار وفق بيانات 2020، ويمثل ذلك أكثر من 23 % من حجم الناتج الإجمالي العالمي لنفس العام فالولايات المتحدة على سبيل المثال ما زالت تحتل المرتبة الأولى كأكبر دولة من حيث حجم الاقتصاد الرقمي، الذي بلغ حجمه 13.6 تريليون دولار في عام 2020، وفق تقرير صادر عن الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما بلغ حجم سوق الاقتصاد الرقمي في أكثر من 45 دولة شملها التقرير نحو 32.6 تريليون دولار خلال نفس العام، وتأتي الصين في المركز الثاني بواقع 5.4 تريليون دولار.

وجدير بالذكر، فإن الرقمنة الكاملة للاقتصاد يمكن أن ترفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن 46% على مدى 30 عاماً، أو من حيث القيمة الدولارية لمكاسب طويلة الأجل لا تقل عن (1600) مليار دولار. وتشير التقديرات الواردة في تقرير البنك الدولي " إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" إلى أنه خلال السنة الأولى، يمكن أن يصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى 300 مليار دولار. وستكون هذه الزيادة أكثر وضوحاً في

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

البلدان الأقل دخلاً في المنطقة (زيادة بنسبة 71% على الأقل نظراً لأن المكاسب مدفوعة بسد الفجوة في الحصول على التقنيات الرقمية. فالفجوة في إمكانية الحصول على التمويل أكبر في البلدان ذات الدخل غير المرتفع) (آنا بولاكوسوليتر واخرون، 2021، ص Xill)

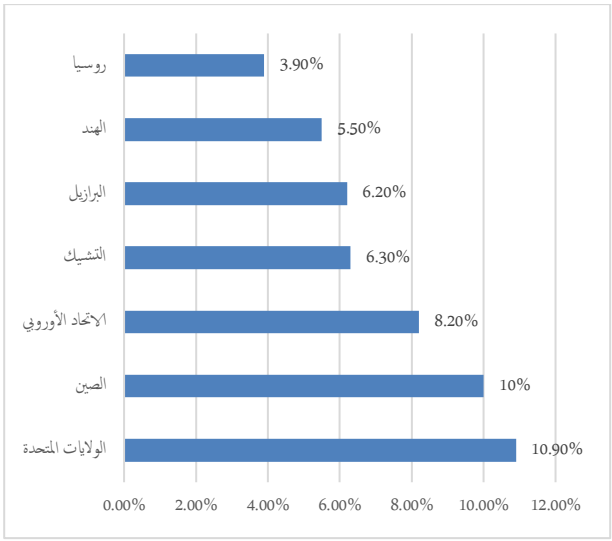

شكل (1) مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي

وغني عن البيان، فإن الاقتصاد الرقمي يشكل أحد الأسباب الرئيسة للانتقال إلى الثورة الصناعية الرابعة. وتظهر الاحصائيات أن الانتاجية ارتفعت إلى (30) ضعفاً بين عام 1760 م والوقت الحالي والسبب الأساسي في يرجع للتقدم التكنولوجي المطرد في مجال الاتصالات والصناعة المالية. كما يبلغ حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية لعام 2020 ما يقارب 1216 مليار دولار على مستوى العالم (الأونكتاد، 2021، ص 2-3).

ومن حيث القدرة على المشاركة في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات تبرز دولتان هما: الولايات المتحدة والصين اللتان تستحوذان معاً على (50%) من البيانات الفائقة النطاقات في العالم، وأعلى معدلات الاعتماد على الجيل الخامس في العالم، وعلى (94%) من إجمالي تمويل الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في السنوات الخمس الماضية، و(70%) من كبار الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي في العالم، وقرابة 90 % من القيمة السوقية لأكبر المنصات الرقمية في العالم. وأكبر هذه المنصات – منصات "آبل "ومايكروسوفت"، و"أمازون"، و"ألفابيت" (غوغل)، و"فيس بوك"، و"تينسينت"، "وعلي بابا" – تستثمر بدرجة متزايدة في جميع أجزاء سلسلة القيمة العالمية للبيانات: من جمع البيانات إلى خدمات المنصات التي يتفاعل معها المستخدم؛ ونقل البيانات عن طريق الأقمار الاصطناعية؛ وتخزين البيانات (مراكز البيانات)؛ وتحليل البيانات الكابلات البحرية والأقمار الصناعية ومعالجتها واستخدامها. وتتمتع هذه الشركات بميزة تنافسية من حيث البيانات ناتجة عن مكون منصاتها، ولكنها لم تعد مجرد منصات رقمية، فقد اضحت شركات رقمية عالمية ذات امتداد عالمي؛ وقوة مالية وسوقية وتقنية هائلة؛ وأصبحت تتحكّم في مساحات كبيرة من البيانات المتعلقة بمستعمليها. كما أنها شهدت تعزيز حجمها وأرباحها وقيمتها السوقية ووضعها المهيمن في السوق خلال جائحة كورونا، مع تسارع الرقمنة. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي ارتفع فيه مؤشر بورصة نيويورك المركّب بين أكتوبر 2019 يناير 2021 بنسبة (17%)، نجد أن أسعار أسهم المنصات الكبرى ارتفعت بنسبة تتراوح بين 55% (فيسبوك) و144 في المائة (آبل).

3. المشاريع الرقمية في دولة قطر

في إطار الاستعداد للتحول نحو الاقتصاد الرقمي الذي بات يشكل ركيزة رئيسة مهمة في تعزيز التنافسية للاقتصادات الوطنية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وكذلك المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي أكدت عليه رؤية قطر الوطنية 2030 قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ العديد من المشاريع الرقمية، يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

3.1 سياسة المشاركة الإلكترونية

تهدف سياسة المشاركة الإلكترونية إلى إرساء ثقافة وممارسات المشاركة الإلكترونية بالجهات الحكومية وتحسين الشفافية والمشاركة العامة، وبالتالي تعزيز جهود دولة قطر في تحقيق أهداف التنمية وتتيح عملية إشراك المواطنين فرصة استكشاف آفاق أوسع ومصادر معلومات وحلول جديدة من شأنها تحسين القرارات والخدمات. كما يوفر هذا التواصل أساسًا لعلاقات مثمرة ومناقشات بنّاءة تقود في نهاية المطاف إلى الحكم الرشيد إن الهدف من المشاركة الإلكترونية هو إشراك الجمهور في سياسة التنمية وعمليات اتخاذ القرار من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثل أهداف سياسة المشاركة الإلكترونية بالآتي (وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، 2015، ص3):

- زيادة مشاركة المواطنين والمقيمين والمجتمعات والشركات في صنع السياسات وتطوير الخدمات ووضع جدول الأعمال والتخطيط والحوكمة .
- تعزيز الشفافية الحكومية والانفتاح والثقة والمشاركة والشراكات العامة من خلال استخدام الملاحظات والاستشارات لدعم وضع السياسات وتقديم الخدمات والتخطيط والقرارات .
- خلق فرص للمشاركة وإبداء الملاحظات للمساهمة في تحديد وتوفير وتطوير الخدمات والسياسات، وبالتالي تحسين تجربة المستخدم ومشاركته .
- تزويد الجهات الحكومية بمنظور ومصادر معلومات أوسع وأفكار بديلة لتقديم الخدمات وصنع السياسات.
- توفير نهج متسق للمشاركة الإلكترونية عبر الجهات الحكومية واستخدام التقنيات والمنصات البديلة.

3.2 سياسة البيانات المفتوحة .

جاء وضع سياسة البيانات المفتوحة في ضوء استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 - 2016 التي تؤكد على ضرورة تعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 للتقدم الاجتماعي والتنمية البشرية، كما تنص الاستراتيجية على أنه " من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فإنه من الأهمية بمكان لدولة قطر على المدى البعيد أن تخلق ثقافة مفتوحة وشفافة تتسم بالمحافظة على حداثة أسس المعرفة وسهولة الوصول إليها؛ الأمر الذي ينعكس بدوره على تطوير القدرة والثقافة لمعالجة ومشاركة المعلومات بانتظام". وفي هذا الإطار، تستعرض هذه الوثيقة السياسة المعتمدة حول البيانات المفتوحة في قطر، التي من شأنها دعم دولة قطر في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المتعلقة بتقديم الخدمات العامة بفعالية وبناء مجتمع قائم على المعرفة من خلال إيجاد ثقافة شفافة ومنفتحة يسهل من خلالها الوصول إلى قواعد معرفية حديثة. وتتمثل الأهداف الرئيسة لسياسة البيانات المفتوحة بالآتي (وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، 2014، ص 3)

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

- تحديد البيانات والمعلومات الحكومية وإتاحتها مجاناً، إلا في حال البيانات والمعلومات التي لا يمكن إتاحتها للجمهور نتيجة اعتبارات ملزمة ذات خصوصية، أو سرية أو جانب قانوني أو أمني.
- تعزيز الشفافية والانفتاح والثقة والمشاركة الحكومية، إلى جانب الشراكات العامة من خلال النشر الحر للمعلومات التي تجمعها الهيئات الحكومية.
- السماح للمواطنين باستخدام البيانات الحكومية المتاحة مجاناً من أجل الأبحاث، والتقارير، وإبداء الملاحظات.
- توفير الفرص بغرض تقييم الجمهور للبيانات الحكومية والأداء الحكومي من أجل تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية.
- دعم الريادة، والابتكار، والاكتشاف العلمي الذي يدعم الاقتصاد المرتكز على المعرفة، خاصة من خال تطوير تطبيقات الويب والجوال، والحلول القائمة على البيانات المفتوحة.

3.3 برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية:

يستهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات والمهارات المهنية للكوادر الوطنية والموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات، من خلال الأهداف التالية:

- ضمان تنفيذ خطط التحول الرقمي في البلاد من خلال بناء قدرات الموظفين العاملين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- إعداد جيل جديد من الموظفين الحكوميين يمتلك الكفاءة الفنية العالية في جميع المسائل المتعلقة بالحكومة الرقمية.
- تدريب عدد لا يقل عن 3000 من الموظفين العاملين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي على مدى ثلاث سنوات.
- عقد شراكات استراتيجية مع عدد من الجهات الرائدة مزودي تكنولوجيا المعلومات.

يقدم برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية برامج تدريبية تعنى بالارتقاء بالقدرات التقنية للموظفين العاملين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بغية صقل وبناء مهارات جديدة للكوادر الوطنية لبلوغ معايير الأداء المنشودة في وظائفهم الحالية، ومن ثم دعم تحقيق أهداف استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2015، ص 54)

ومن أجل الإبقاء على الفعالية المستدامة للبرنامج، فقد تم بناء شراكات تكنولوجية مع عدد من الجهات الرائدة في التدريب التقني لتغطية جميع الاختصاصات التقنية والتكنولوجية، والتي من أبرزها حوكمة تكنولوجيا المعلومات ونظم إدارة الشبكات وأمن المعلومات وغيرها. كما يقدم البرنامج فرصة للحصول على شهادات دولية معتمدة تخدم الاحتياجات الوظيفية للعاملين في القطاع الحكومي.

4. المؤشرات المرتبطة بتقييم أداء الاقتصاد الرقمي بدولة قطر:

سنعتمد في تقييم أداء الاقتصاد الرقمي في دولة قطر على مجموعة من المؤشرات الدولية التي تصدر عن المعاهد والمنظمات والهيئات الدولية، والممثلة بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، ومؤشر التنافسية الرقمية العالمية ومؤشر، وفيما يلي بيان تفصيلي بهذا المؤشرات:

4.1 مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

يُعد المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي إحدى أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي في الدول العربية، وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والرقمي المستدام.

جاءت دولة قطر بالمرتبة الثالثة وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 بعد كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية وحصلت على (65,05) نقطة وصنفت ضمن المجموعة الأولى: الدول القائدة في التحول الرقمي وهي الدول الرائدة والجاذبة للاستثمارات وتحتل المراتب من 1-6 وهي دول مجلس التعاون الخليجي على التوالي (الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، عُمان، الكويت). والدول القائدة تتميز بقدرتها على التكيف بسرعة وامتلاك مرونة كبيرة في سرعة التحول نحو التطبيقات الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية، وأتمته كافة الخدمات الحكومية وربطها. (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022 ص 30)

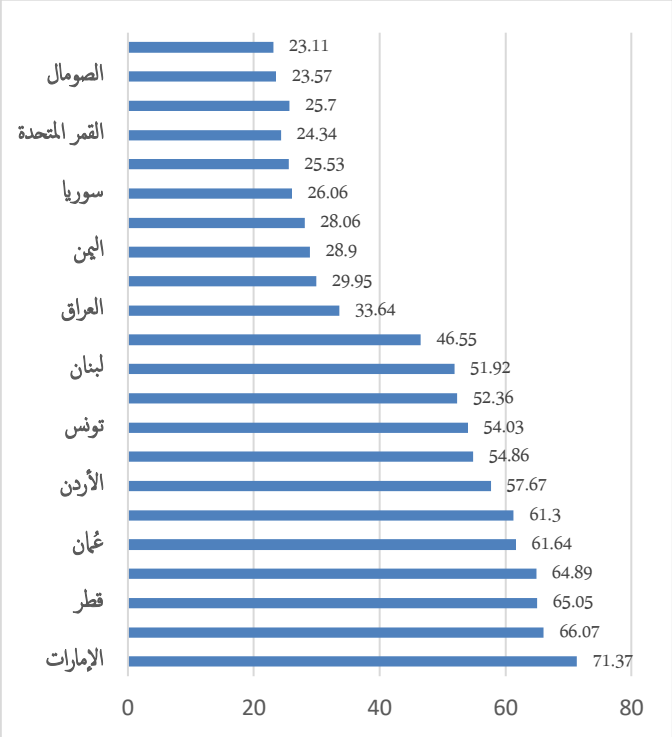

شكل (2) ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

وعند النظر إلى الإداء الرقمي لدولة قطر وفقاً للركائز التسع لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022، نجد بأن أفضل أداء تحقق في الركيزة الخاصة بتطور سوق المال، حيث جاءت قطر بالمرتبة الأولى وبرصيد نقاط بلغ (90.44)، والمرتبة الأولى في فيما يتعلق بالقوة العاملة (77.51)، ثم المرتبة الأولى في التنمية المستدامة (77,27) نقطة، كما احتلت قطر المرتبة الثانية وبرصيد (61.21) في مؤشر الابتكار. وكان أضعف أداء في الركيزة المتعلقة بالمعرفة والتكنولوجيا حيث حصلت على (23.67) نقطة.

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

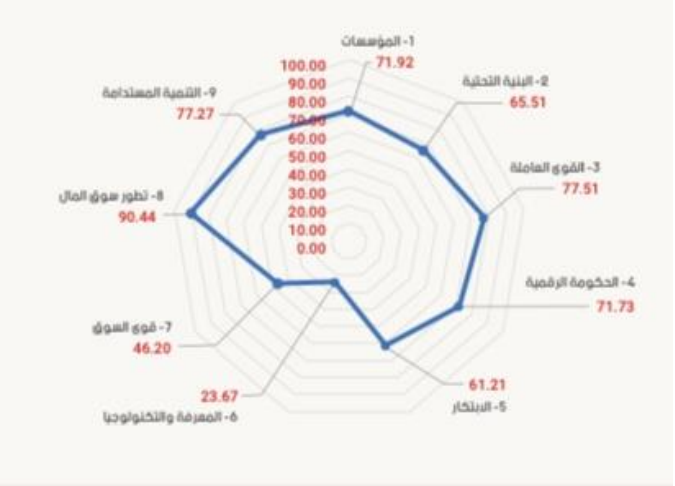

شكل (3) تحليل لتفاصيل الأداء الرقمي لدولة قطر وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022

جدول (1) مستوى أداء دولة قطر وفق محاور مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	71.92	4
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	65.51	6
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	77.51	1
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	71.73	6
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	61.21 23.67	2 5
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	46.20 90.44	11 1
الهدف التاسع : الصناعة، الابتكار، والبنية التحتية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	77.27	1
	إجمالي قيمة المؤشر	65.05	3

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022، القاهرة، مايو 2022، ص 165

وعند القيام بتحليل تفصيلي للأداء الرقمي وفق المؤشرات الخاصة بالركائز التسعة، نجد بأن الأداء كان مرتفعاً جداً، حيث تخطى (90) نقطة في سبعة مؤشرات هي: مؤشر القروض المتعثرة % من إجمالي القروض (97.60) نقطة ومؤشر تكلفة بدء نشاط تجاري (96.50) نقطة ومؤشر تنوع القوى العاملة (94.83) ومؤشر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (94.44) نقطة ومؤشر توفر صناديق التمويل (92.31)، ومؤشر التعليم الجيد (93.25) ومؤشر التعاون متعدد الأطراف (90.74) نقطة (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، ص 166-167)

جدول (2) تحليل تفصيلي للإداء الرقمي مؤشرات الركائز التسع لمؤشر الاقتصاد الرقمي في دولة قطر لعام 2022

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	69.20
1.2	البيئة التنظيمية	67.41
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	79.15
	إجمالي قيمة المؤشر	71.92
الركيزة الثانية	**البنية التحتية**	**قيمة المؤشر**
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	79.80
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	72.10
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	43.85
2.4	أداء الخدمات اللوجستية	66.30
	إجمالي قيمة المؤشر	65.51
الركيزة الثالثة	**القوى العاملة**	**قيمة المؤشر**
3.1	القوى العاملة الحالية	66.80
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	69.20
3.3	القوى العاملة المستقبلية	74.30
3.4	مهارات القوة العاملة المستقبلية	82.40
3.5	تنوع القوى العاملة	94.83
	إجمالي قيمة المؤشر	77.51
الركيزة الرابعة	**الحكومة الرقمية**	**قيمة المؤشر**
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	82.33
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	65.88
4.3	مؤشر رأس المال البشري	66.98
	إجمالي قيمة المؤشر	71.73
الركيزة الخامسة	**الابتكار**	**قيمة المؤشر**
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	72.20
5.2	التعاون متعدد الأطراف	90.74
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	71.50
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	34.90
5.5	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي	11.63
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	86.32
	إجمالي قيمة المؤشر	61.21
الركيزة السادسة	**المعرفة والتكنولوجيا**	**قيمة المؤشر**
6.1	شهادة الجودة(آيزو1009)	8.64
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	8.64
6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.30
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام	9.40

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

	تكنولوجيا المعلومات	
إجمالي قيمة المؤشر		23.67
الركيزة السابعة	**قوى السوق**	**قيمة المؤشر**
7.1	سهولة الحصول على القروض	45.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	28.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	65.60
إجمالي قيمة المؤشر		46.20
الركيزة الثامنة	**تطور سوق المال**	**قيمة المؤشر**
8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	80.00
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	94.55
8.3	توافر صناديق التمويل	92.31
8.4	القيمة السوقية	89.50
8.5	سلامة البنوك	80.60
8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	97.60
8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	92.50
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	96.50
إجمالي قيمة المؤشر		90.44
الركيزة التاسعة	**التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليها)**	**قيمة المؤشر**
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	100.00
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	71.82
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	86.30
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	93.25
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	76.89
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	72.08
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	40.53
إجمالي قيمة المؤشر		77.27

ويلاحظ بأن الأداء كان ضعيفاً في المؤشرات المتعلقة بالمعرفة والتكنولوجيا كمؤشر صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة الخارجية، ومؤشر الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

4.2 مؤشر التنافسية الرقمية العالمية

يصدر تقرير التنافسية الرقمية العالمية من المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ويقيس التقرير قدرة الدولة على تبني واستكشاف التقنيات الرقمية المختلفة التي تؤدي إلى التحول في قرارات الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع. يتم نشر التقرير سنويًا وتم نشره لأول مرة في عام 2017. يقيس التقرير التنافسية الرقمية العالمي من خلال (52) مؤشراً في (9) عوامل فرعية، مقسمة إلى لثلاثة محاور رئيسية: المعرفة، والتكنولوجيا، والاستعداد للمستقبل. ويلاحظ من قراءة تقارير التنافسية الرقمية العالمية للسنوات الأربعة المنصرمة حصول تقدم ملحوظ في ترتيب دولة قطر، حيث ارتفع تصنيفها عالمياً من المركز (31) عام 2019 إلى المركز (26) عام 2022 متخطية بذلك دول مثل نيوزيلاند (27) وإسبانيا (28) واليابان (29). وجاءت دولة قطر بالمرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برصيد نقاط (78.37) نقطة بعد الإمارات التي جاءت بالمرتبة الأولى برصيد نقاط (91.42) نقطة والجدول التالي يوضح ذلك. (*IMD World Competitiveness Center, 2022, P.29*)

جدول (3) أداء الدول العربية في مؤشر التنافسية الرقمية العالمي لعامي 2021و2022

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب عام 2022	رصيد النقاط 2022	التغير في الترتيب
الإمارات	7	10	91.42	3-
قطر	29	26	78.37	3+
البحرين	32	32	75.85	0
السعودية	36	35	73.87	1+
الأردن	49	53	56.04	4-

وعند النظر إلى أداء قطر في المحاور الرئيسة الثلاثة (المعرفة، التكنولوجيا ،والاستعداد للمستقبل) خلال السنوات الاربعة المنصرمة نلاحظ حصول تفاوت في الأداء ، فقد تم تحقيق تقدم ملحوظ جداً في مؤشر التكنولوجيا، حيث ارتفع الترتيب بنحو (10) مراتب من المرتبة (27) عام 2019 إلى المرتبة (17) عالمياً عام 2022 ، وهناك ارتفاع 7 مراتب بالنسبة لمؤشر المعرفة من المرتبة (45) عالمياً 2019 إلى المرتبة (38) عام 2022 بينما حصل انخفاض بمرتبة واحدة فقط في محور الاستعداد للمستقبل من المرتبة (22) عام 2019 إلى المرتبة (23) لعام 2022.

(IMD World Competitiveness Center, 2022, P.41)

جدول (4) ترتيب قطر في العوامل الرئيسية لمؤشر التنافسية الرقمية العالمية (2019-2022)

العامل الرئيسي	2019	2020	2021	2022
المعرفة	45	45	44	38
التكنولوجيا	33	25	19	17
الاستعداد للمستقبل	22	24	23	23

وعند النظر على أداء قطر في العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الرقمية العالمية لعام 2022، نجد تبوأ مراكز متقدمة على الصعيد العالمي في مؤشر الموهبة، حيث جاء بالمرتبة (11) ومرونة قطاع الأعمال (14) والإطار التكنولوجي (15) عالمياً. (MD *(World Competitiveness Center, 2022, P.136)*

جدول (5) أداء قطر في العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الرقمية العالمية

المحور	العامل الفرعي	الترتيب 2018	الترتيب 2022
المعرفة	الموهبة	15	11
	التعليم والتدريب	38	45
	التركيز العلمي	59	59
التكنولوجيا	الإطار التنظيمي	32	27
	رأس المال	24	21
	الإطار التكنولوجي	30	15
الاستعداد للمستقبل	السلوك التكيفي	16	29
	مرونة قطاع الأعمال	89	14
	تكامل التكنولوجيا	26	28

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

4.3 مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS

يهدف المؤشر إلى قياس مدى نضوج الخدمات الحكوميّة المقدمة عبر البوابات الإلكترونية وعبر التطبيقات النقّالة في الدول العربية. ويسعى إلى سدّ الفجوة القائمة في معظم المؤشرات الدولية، ويقيس المؤشر ثلاث ركائز أساسية، حيث تعني الركيزة الأولى بمدى تطوّر وتوفر الخدمة الرقمية، والركيزة الثانية باستخدام الخدمة الرقمية ورضا المستخدم عنها، والركيزة الثالثة بمدى الجهود الحكومية المبذولة في الوصول إلى الجمهور، وذلك بالإضافة إلى عدد من الركائز الفرعيّة. ويعمل المؤشر من خلال هذه الركائز الثلاث على قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية في الدول العربية، معتمدا على قياس 84 خدمة حكومية تعد ضرورية للأفراد وللشركات.

وقد حصلت دولة قطر على المركز الثاني في المؤشر الإجمالي لمؤشر نضوج الخدمات الإلكترونية لعام 2022 بعد المملكة العربية السعودية، وكذلك المركز الثاني في نتيجة تقييم جميع الركائز الأساسية الثلاث للمؤشر، حيث حصلت في الركيزة الأولى على تقييم إجمالي بنسبة 92٪، وفي الركيزة الثانية على تقييم إجمالي بنسبة 72٪ وفي الركيزة الثالثة على تقييم إجمالي بنسبة 88٪. (الإسكوا، 2023)

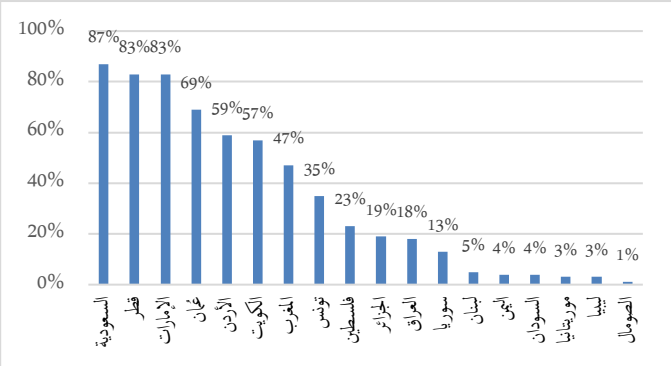

شكل (4) ترتيب الدول وفق مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة الإجمالي في العام 2022

وجاءت قطر بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في استخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها، وهي الركيزة الثانية لمؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة بقيمة (72%)، والجهود الحكومية المبذولة في الوصول إلى الجمهور، وهي الركيزة الثالثة للمؤشر، بقيمة (93%)، أما توفر الخدمة وتطورها وهي الركيزة الأولى للمؤشر فقد حلت دولة قطر في المركز الثاني بعلامة (88%). (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، 2023)

5. تطبيقات الاقتصاد الرقمي في قطاع المال والأعمال بقطر

شهدت قطر خلال العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين التحول نحو الاقتصاد الرقمي في أغلب القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع المالي، ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى أهم الخدمات التي يتم الحصول عليها من خلال استخدام تطبيقات الاقتصاد الرقمي

5.1 نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال

هو أول شبكة وطنية قابلة للتشغيل البيني لخدمات الدفع والتحويلات الفورية عن طريق الهاتف الجوال لدى مصرف قطر المركزي، حيث يعمل على ربط جميع مقدمي خدمات الدفع بالهاتف الجوال المرخصين في الدولة. ويوفر النظام وسيلة جديدة وآمنة للدفع الإلكتروني الفوري ليتيح خدمات الدفع والتحويلات الفورية للأموال عبر الهاتف الجوال على مدار الساعة من خلال المحافظ الإلكترونية، ويتم تسجيل المحافظ الإلكترونية على النظام لأغراض تبادل الحركات المالية بين المحافظ الإلكترونية من خلال مقدمي خدمات الدفع المرخصة في الدولة، كما يمكن التحويل من المحفظة إلى الحسابات البنكية والعكس لنفس العميل صاحب المحفظة. وذلك من شأنه أن يساهم في تقليل التعامل بالنقد الورقي والمعدني وما يتبعها من مخاطر مثل فقدانه، تلفه وغيرها. [x]

ويوفر هذا النظام المزايا التالية:

- توسيع أساليب الدفع والتحويلات الالكترونية في الدولة.
- تحقيق الشمول المالي بتقديم الخدمة لجميع فئات المجتمع من مواطنين' مقيمين وزوار الدولة.
- التحويلات المالية والمدفوعات فورية وعلى مدار الساعة.
- التحويلات الفورية للأفراد من خلال رقم الهاتف أو الاسم المستعار.
- تسهيل عمليات الدفع الالكترونية للتجار من خلال رمز الاستجابة السريع QR Code
- التسجيل وانشاء المحفظة عن بعد.
- التسجيل بدون حد أدنى للرصيد.
- تقليل الاعتماد على النقد.
- عمولات منخفضة.

وتتمثل الخدمات الرئيسية التي يقدمها نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال:

أ- التحويل الفوري للأموال

يُتيح النظام التحويل الفوري للأموال بين العملاء المسجلين مع كافة مقدمي خدمة الدفع المسجلين من خلال التشغيل البيني بينهم، حيث يدعم النظام الخدمات التالية بحسب ما يوفره مقدمي خدمات الدفع:

- تحويل الأموال من شخص إلى شخص :(P2P) مثال على ذلك الحوالات المالية الشخصية ودفع أجور العمالة المنزلية وغيرها.
- تحويل الأموال من الأشخاص إلى مؤسسات الأعمال :(P2B) مثال على ذلك رسوم الضمان والفواتير والتبرعات، ووسائل النقل، والحوالات الدولية، وغيرها.

ب- الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة(QR Code)

يتيح النظام خدمة قبول الدفع عبر رمز الاستجابة السريع (QRCode) لدى التجار المسجلين لدى أي مقدم خدمة مسجل، حيث يصدر التاجر رمز QR على جهازه ويعكس قيمة المبلغ المطلوب ليقوم العميل بمسح الرمز من خلال تطبيق الهاتف الجوال وتأكيد قبول الدفع بشكل فوري.

وتتوفر خدمة نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال حالياً من قبل مقدمي الخدمة المرخصين بحسب القائمة أدناه، حيث يعمل كل مقدم خدمة على مدار الساعة لتطوير وتقديم الخدمات المختلفة للعملاء بحسب الإمكانيات المتاحة في المرحلة الحالية، وسيستمر العمل للارتقاء بالخدمات كافة لتوفير خدمة أفضل للعملاء

بنك قطر الوطني.
مصر قطر الإسلامي.

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

بنك الدوحة.
بنك دخان.
بنك قطر الدولي الإسلامي.
البنك العربي.
بنك HSBC
البنك الأهلي.
البنك التجاري القطري.
مصرف الريان.
أوريدو المالية.
Ipay شركة تابعة لفودافون.

5.2منصة تسجيل الشركات الرقمية بمركز قطر للمال:

يُعد مركز قطر للمال أحد المراكز المالية والتجارية الرائدة في الشرق الأوسط، وأحد الجهات المساهمة في تطوير القطاع الرقمي الذي يخدم تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية التي تهم الشركات والأشخاص،

ويبلغ عدد الشركات المسجلة على المنصة الرقمية لمركز قطر للمال أكثر من (1500) شركة محلية وعالمية تعمل في القطاعات المالية وغير المالية مع نهاية عام 2022، مما يعني بأنه تجاوز هدفه المحدد بأن يصل عدد الشركات المسجلة على منصته إلى 1000 شركة بحلول عام 2022، ما يعكس الثقة العالية للمستثمرين بالقطاع الرقمي المزدهر في قطر.

وغني عن البيان، فإنه قد تُعزى هذه الزيادة في عدد الشركات الرقمية المسجلة في منصة تسجيل الشركات الرقمية بمركز قطر للمال إلى التركيز الكبير الذي يوليه المركز على تطوير القطاع الرقمي في الدولة. كما شهد قطاع التمويل وهو أحد القطاعات الرئيسية التي يركز عليها المركز زيادة مماثلة، حيث شكّلت شركات التمويل نسبة ١٦% من إجمالي عدد الشركات الجديدة المسجلة في نفس الفترة من عام 2022. ومع نهاية شهر يونيو ٢٠٢٢، يكون مركز قطر للمال قد سجل أكثر من ١٥٠٠ شركة على منصته حيث وصل إجمالي عدد الشركات الجديدة المسجلة إلى ١٥٢ شركة منها ٢٥% شركة رقمية.

وبهذا فقد ساهم مركز قطر للمال بفاعلية في خلق بيئة حيوية للأعمال، وتطوير المهارات، وإثراء المعرفة ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة. كما ويمثل ذلك خطوة كبيرة على طريق تنويع القطاعات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية، والخدمات المالية، والرياضة والإعلام. وتبلغ قيمة الأصول التي يديرها مركز قطر للمال بنحو 28.3 مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة مركز قطر للمال الاقتصادية الكمية تتمثل في التأثيرات المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الأنشطة التي يزاولها على التوظيف، وإجمالي القيمة المضافة في قطر، التي تساهم بها الشركات التابعة له والمسجلة على منصته الرقمية من خلال فرص العمل التي توفرها، وما ينتج عنها من دخل مكتسب، أن نسبة مساهمة المركز في إجمالي القيمة المضافة بالدولة ارتفعت بنحو (47%)، وبنحو (25%) في فرص العمل، وذلك منذ عام 2018، وفقا لأحدث تقرير أصدره مركز قطر للمال عن الأثر الاقتصادي (مركز قطر للمال، 2022)

5.3 برنامج إصدار التقارير الائتمانية إلكترونيا:

يقدم مركز قطر للمعلومات الائتمانية الذي تأسس عام 2008م خدمة التقارير الائتمانية للأفراد والشركات والأعضاء المنتسبين للمركز، حيث يتم الحصول على التقرير الائتماني إلكترونياً عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني لمركز قطر للمعلومات الائتمانية، ويعرض التقرير الحالة الائتمانية للعملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية من مانحي الائتمان ويحتوي على ملخص عن الوضع الائتماني والشيكات المرتجعة للعميل.

5.4 خدمات إصدار النقود الإلكترونية:

تشير هذه الخدمة إلى إصدار النقود الإلكترونية لاي جهة بقصد إجراء معاملات الدفع إلكترونياً. وتمثل النقود الإلكترونية وسيلة دفع تحتوي على قيمة نقدية يتم دفعها مقدماً من قبل المستخدم لجهة إصدار النقد الإلكتروني. يمكن استخدام النقود الإلكترونية الدفع مقابل عمليات شراء السلع والخدمات لدى التجار الذين يقبلون النقود الإلكترونية كأداة دفع. ويمكن إصدار النقد الإلكتروني بأشكال مختلفة على سبيل المثال بالبطاقة (مثل البطاقات مسبقة الدفع) وعن طريق تطبيقات الشبكة التي يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت أو الهواتف الجوالة أو أي أجهزة أخرى.

5.5 خدمة السداد للتجار:

تشير خدمة السداد للتجار إلى التحصيل ببطاقات الدفع مقابل أي خدمة تقبل وتعالج معاملات الدفع لتاجر ما بمقتضى عقد مبرم بين مقدم الخدمة والتاجر، مما يؤدي إلى تحويل الأموال إلى التاجر وفقاً لمعاملة الدفع، بصرف النظر عما إذا كان مقدم الخدمة يحصل على مقابل فيما يتعلق بمعاملة الدفع، في حالة: كان التاجر يزاول أعماله في دولة قطر، أو تم تأسيس أو إنشاء أو تسجيل نشاطه التجاري في دولة قطر، أو تم إبرام العقد بين مقدم الخدمة والتاجر في دولة قطر. وتشمل الأمثلة على خدمات السداد للتجار توفير خدمة بوابة الدفع الإلكترونية لتسهيل قبول المدفوعات الإلكترونية ومعالجة هذه المعاملات، والدفع بواسطة البطاقات، والدفع بواسطة رمز الاستجابة السريع، وغيرها [22].

5.6 الصناعة الرقمية:

تركز الصناعة الرقمية في قطر على أربعة مجالات رئيسية:

أ- وادي تسمو الرقمي: يساهم وادي تسمو الرقمي بشكل كبير في تيسير سبل التعاون وتمكين الشركات الناشئة الجديدة من البدء في أنشطتها، والتي تعمل كمركز لتوفير الموارد والدعم للصناعة الرقمية، ويتمثل هدفها الشامل في تنمية الشركات الرقمية المحلية سواء الصغيرة أو المتوسطة بالإضافة إلى تنمية الأنظمة البيئية للشركات الناشئة وتوسيع نطاق التسويق التجاري.

ب- تطوير السوق الرقمي: ستعمل هذه الإدارة المختصة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا على تقييم السوق الرقمي في دولة قطر، وتحدد فرص التنمية، وتطوير البرامج التي تنمي الصناعة الرقمية، خاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتنافسية بين منتجات قطر الرقمية

ج- الترويج للتكنولوجيا الناشئة

بالشراكة مع هيئات البحث والابتكار الرئيسية، تحدد الإدارة التكنولوجيات الحديثة وتعمل على تطويرها (مثل المشاريع التجريبية، وإثبات صحة المفاهيم، إلخ) والتي تخدم أهداف التنمية الوطنية.

د- دعم ريادة الأعمال الرقمية: وتماشياً مع استراتيجية قطر الذكية الوطنية للترويج لمجال الشركات الناشئة التكنولوجية ورعايته، أسست الإدارة مراكز حاضنة ووفرت نظاماً بيئياً للجهات الفاعلة رقمياً لتسهيل نمو الصناعة الرقمية ولمساعدة الشركات التكنولوجية الناشئة في أن تحظى بالاهتمام.

5.7 استراتيجية التكنولوجيا المالية

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

تُعد التكنولوجيا المالية (FinTech) ابتكار تقني يقوم على تقديم خدمات مالية ومصرفية متطورة من الشركات بالتعاون مع المصارف، وأن تأثيرها سيكون إيجابياً على الاقتصاد الوطني، وستزيد من تسارع وتيرة إنجاز العمليات المالية بصورة آمنة، كما ستوفر بعض الخدمات للبنوك التي كانت في السابق غير متاحة لها. كما توفر أيضاً، على العملاء الكثير من الوقت والجهد كما تقلل التكلفة، علاوة على التواصل في أي وقت بكل يسر وسهولة، حيث لا يستغرق الحصول على الخدمة سوى بضع ثوان.

وإدراكاً لأهمية الابتكار والنمو المالي الإلكتروني بصفة عامة وخدمات الدفع بصفة خاصة لتنمية الاقتصاد القطري، تم إنشاء قسم حصري للنظام المالي الإلكتروني في مصرف قطر المركزي، تولى وضع إستراتيجية للتكنولوجيا المالية تهدف إلى تطوير نظام بيئي مالي تعاوني ومتصل للوفاء بالأهداف طويلة الأجل لرؤية قطر الوطنية 2030.ويُعد إطلاق استراتيجية جديدة للتكنولوجيا المالية في دولة قطر عام 2022، خطوة مهمة لتطوير الخدمات المالية والتجارية، ونقلة نوعية للقطاع المصرفي. وستحسن الاستراتيجية الجديدة القدرة التنافسية للاقتصاد القطري وتفتح آفاقا أوسع للبنوك والشركات الخاصة، وتسهم في تقديم خدمات ومنتجات مالية بأسعار تنافسية وبسرعة وكفاءة عاليتين.

أن ما يميز الاستراتيجية الجديدة، أنها خاضعة للوائح وتتضمن إرشادات التأمين الإلكتروني، ولوائح خدمات الدفع، وجميع القواعد والإجراءات المصرفية المطلوبة، مما يعزز ثقة العملاء في البنوك والشركات التي تعمل فيها بترخيص من الجهات المختصة، ولذا فهي ستكون آمنة في تقديم الخدمات والمنتجات المالية باستخدام تقنية متطورة وبطريقة مبتكرة تواكب التطورات المتسارعة في هذا المجال.

ويمكن القول بأن القطاع المصرفي القطري في ظل الاستراتيجية الجديدة على موعود لتحقيق تحول كبير في هذا المجال، لاسيما وأن عالمنا اليوم يشهد إطلاق بنوك رقمية تقدم الخدمات المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية على مدار الساعة مما قلص مستويات التكلفة قياساً بنظيرتها التقليدية .

خلاصة ومقترحات

تأقلم الجهاز المصرفي في قطر بسرعة مع المتغيرات التكنولوجية، وتمكن بفضل الخطط الاستراتيجية التي يعمل مصرف قطر المركزي عليها من رفع التحديات من خلال رقمنة العمليات المصرفية، مما ساهم في تسريع العمل المصرفي من حيث تأدية الأعمال المتكررة كالعملات الرمزية والعمليات الأخرى التي تتم عبر الهاتف الجوال وتطبيقاته ومختلف الوسائط الإلكترونية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، وهو ما غير المشهد كليا في القطاع المصرفي بالدولة.

جاءت دولة قطر بالمرتبة الثالثة وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 وحصلت على (65,05) نقطة وصنفت ضمن المجموعة الأولى: الدول القائدة في التحول الرقمي وهي الدول الرائدة والجاذبة للاستثمارات

وجاءت قطر بالمرتبة (26) عالمياً في مؤشر التنافسية الرقمية العالمية لعام 2022 وعند النظر على أداء قطر في العوامل الفرعية للمؤشر، نجدها تتبوأ مراكز متقدمة على الصعيد العالمي في مؤشر الموهبة، المرتبة (11) ومرونة قطاع الأعمال (14) والإطار التكنولوجي (15) عالمياً

وقد حصلت دولة قطر على المركز الثاني في المؤشر الإجمالي لمؤشر نضوج الخدمات الإلكترونية لعام 2022 بعد المملكة العربية السعودية، وكذلك المركز الثاني في نتيجة تقييم جميع الركائز الأساسية الثلاث للمؤشر، حيث حصلت في الركيزة الأولى على تقييم إجمالي بنسبة 92٪، وفي الركيزة الثانية على تقييم إجمالي بنسبة 72٪ وفي الركيزة الثالثة على تقييم إجمالي بنسبة 88٪.

أن التحول الرقمي كما تم إيضاحه في البحث يحمل في طياته جوانب إيجابية ومنافع كاملة كثيرة، غير أن الحصول على هذه المنافع لا يتم بصورة تلقائية، فالدولة تحتاج إلى تكثيف الجهود بقصد التحول من وضع تُستخدم فيه التقنيات الرقمية الحديثة، كالهواتف الذكية للأغراض الشخصية في الترفيه والتواصل الاجتماعي إلى أدوات للابتكار وإطلاق الأعمال التجارية، وخلق الفرص الاقتصادية، وسلاسل قيمة جديدة ويتطلب إنجاز ذلك اتخاذ السياسات والإجراءات الملائمة في جنبي العرض والطلب لدعم التحول الرقمي. إن تطوير الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته في دولة قطر لاسيما في المجال المالي يتطلب ما يلي

- إطلاق خدمة توقيع رقمي للمعاملات المصرفية دون الحاجة للتنقل إلى مقرات المصارف، وذلك في إطار الجهود الهادفة إلى تعميم استخدام المنصات الرقمية لتقديم أفضل للعملاء لما لها من آثار إيجابية على كفاءة تقديم الخدمات المالية.
- الاستمرار في تطوير التشريعات والأنظمة لتستوعب التحولات التكنولوجية المطردة التي غيرت شكل الاقتصادات والمؤسسات ونماذج الأعمال التقليدي، حيث أضحى الاقتصاد يعتمد أكثر فأكثر على البيانات وعلى السلع والخدمات المتبادلة عبر المنصات الرقمية.
- الإسراع في سن القوانين والتشريعات المرتبطة بالهويات والتوقيعات الرقمية وحماية البيانات الشخصية وضمان سلامة المعاملات الإلكترونية، وينبغي أن تسمح التشريعات أيضاً بظهور الأنشطة الجديدة المعتمدة على التقنيات الرقمية وبضمان المنافسة العادلة بين المنشآت القائمة والمنشآت المستحدثة.
- اصلاح التشريعات المعنية بالقطاع المصرفي في اتجاه الحماية من المخاطر والتشجيع على إنشاء صيغ تمويلية مبتكرة والسماح بظهور مؤسسات تمويلية غير مصرفية تعتمد على تقنيات التمويل الرقمي الحديثة وتُقدم أنظمة دفع رقمية.

المراجع

آنا بولاكوسوليتر واخرون، إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، واشطن، 2021، ص Xill

اللواتي، حيدر (2022)،" نمو سوق الاقتصاد الرقمي"، جريدة لوسيل، بتاريخ 17أبريل 2022

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022، القاهرة، مايو 2022، ص 166-16

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تقرير مؤشر نضوج الخدمات الإلكترونية والنقالة 2022، الأمم المتحدة، نيويورك، 2023

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سياسة المشاركة الالكترونية، الدوحة، ابريل، 2015، ص3

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سياسة البيانات المفتوحة، الدوحة، نوفمبر، 2014، ص 3

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020: المخلص التنفيذي، الدوحة، 2015، ص 4-5

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد"، تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021: تدفقات البيانات عبر الحدود والتنمية من تدفق البيانات لصالحها، الأمم المتحدة، جنيف، 2021، ص 2-

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2017: الاستثمار والاقتصاد الرقمي، الأمم المتحدة، جنيف، 2017، ص xii

الهيتي، نوزاد (2022) "الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول، جامعة سومر، مايو، 2022، ص3

مركز قطر للمال، تقرير الاثر الاقتصادي لعام 2022.

IMD World Competitiveness Center, IMD World Digital Competitiveness Ranking 2022, P.136

Hasan, H. F., Mahdi, A. A. & Nat M. (2017). A recommendation of information system implementation to support decision-making process of top management. Proceedings of the International Conference on Bioinformatics and Computational Intelligence.

https://www2.deloitte.com/mt/en/pages/technology/articles/mt-what-is-digital-economy.html
https://www.ir.com/guides/the-importance-of-the-digital-economy
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8
https://www.uoanbar.edu.iq/RAECollege/News_Details.php?ID=223

https://hukoomi.gov.qa/ar/digital-project/qatar-digital-government-training-program
http://www.qcb.gov.qa/Arabic/FinancialStability/PaymentSystems/Pages/QMP.aspx

https://www.qfc.qa/ar/media-centre/news/list/qfc-mid-year-report-reveals-investor-confidence-in-qatars-flourishing-digital-sector
https://www.qfc.qa/ar/media-centre/news/list/qfc-records-steady-growth-in-h1-2021-diversifying-qatar-digital-fintech-and-sports-sectors

https://www.cb.gov.qa/Arabic/Services/Pages/default.aspx
http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Documents/%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%20%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9.pdf
https://tdv.motc.gov.qa/ar/about-the-digital-industry
https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News/2022-06/05/0073

DOI: http://doi.org/10.24086/ICAFS2023/paper.920